

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

١٥ ذو جمادى الأولى ١٤٣٩ - ٠١ فبراير ٢٠١٨





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٢
حقوق الإنسان في العالم	١٧



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تطبيق الوثيقة الموحدة الجديدة للضمان الصحي من يوليو

بمنافع إضافية

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

اعتمد وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني الدكتور توفيق الربيعه أمس (الأربعاء)، الوثيقة الموحدة الجديدة لنظام الضمان الصحي التعاوني المتضمنة منافع إضافية منها: معالجة أمراض الأسنان واللثة شاملة وكلفة تنظيف الأسنان لمرة واحدة خلال فترة الوثيقة، والتحصين ضد فيروس التهاب التنفسي الخلوي (RSV) للأطفال، وتغطية برنامج الفحص المبكر للإعاقة السمعية، وبرنامج تشوهات القلب الخلقية الحرجة لجميع المواليد.

وتغطي الوثيقة الجديدة أيضاً جراحات معالجة السمنة المفرطة من طريق عمليات تكميم المعدة فقط (Sleeve) في حال تجاوز كتلة الجسم ٤٥ (BMI)، وعلاج الحالات النفسية الحادة وغير الحادة، والحالات المرضية التي تحتاج إلى عزل في المستشفى والتي تحددها وزارة الصحة، ومعالجة الصدفية، وكلف حليب الأطفال الرضع المحتاجين إليه طبيياً حتى عمر ٢٤ شهراً، وذلك وفق الضوابط المنظمة لتغطية منفعة حليب الأطفال في حدود المنفعة في جدول الوثيقة. وبين الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد سليمان الحسين أن الوثيقة الموحدة الجديدة وملحقاتها ستطبق على وثائق التأمين الجديدة أو المجددة من تاريخ الأول من تموز (يوليو) المقبل، لافتاً إلى أن الوثائق المبرمة قبل تاريخ سريان الوثيقة الجديدة يجري عليها العمل بموجب الوثيقة الموحدة السابقة إلى حين انتهاء صلاحية تلك الوثائق. وأفاد بأنه لا يحق لشركات التأمين إلغاء وثائق التأمين الصحي قبل انتهاء مدتها ومن ثم إعادة إصدارها قبل حلول الأول من يوليو المقبل، إلا في الحالات التي حددها النظام، مضيفاً أن الوثيقة الجديدة ستطبق على جميع الوثائق بدءاً من مطلع يوليو ٢٠١٩، ولن يقبل بعده العمل بالوثيقة السابقة نهائياً.

وأشار الحسين إلى أن حدود التغطية المالية لوثيقة التأمين الصحي تبلغ ٥٠٠ ألف ريال، تغطي حزمة من المنافع تشمل جميع مصاريف الكشف الطبي والتشخيص والعلاج والأدوية ومصاريف التنويم في المستشفى، بما في ذلك الجراحات وجراحة أو معالجة اليوم الواحد وفقاً لجدول الوثيقة، مؤكداً أن النظام لا يسمح بأي حال من الأحوال بإصدار وثيقة تأمين صحي بمنافع أقل مما جاء في الوثيقة.

وأوضح أن الأمانة العامة للضمان الصحي درجت على أن تقوم دورياً، بما لا يقل عن ثلاث سنوات، بتطوير وتحديث اللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة لرفع مستوى خدمات التأمين الصحي للمؤمن لهم والجهات المعنية، مبيناً أن المجلس قام مع شركائه بدراسة مستفيضة للملاحظات والمقترحات كافة التي وردت إلى الأمانة العامة عن الوثيقة السابقة من المعنيين والمختصين قبل إدراج هذه الإضافات والتحديثات.

ونصح الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني جميع المؤمن لهم بضرورة الوعي في حقوقهم التأمينية، من خلال الإطلاع على نظام الضمان الصحي التعاوني واللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة الجديدة من خلال البوابة الإلكترونية: www.cchi.gov.sa والاستفادة من قنوات الاتصال للرد على التساؤلات كافة وتلقي الملاحظات والمقترحات واستقبال الشكاوي عبر إحدى القنوات التالية الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٧٧، والبريد الإلكتروني Info@cchi.gov.sa أو تطبيق الهاتف الذكية إضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي (تويتر، وفيسبوك، ولنكد إن) على الصفحات الرسمية للمجلس cchi.ksa.

• العدل“ تقيم معرضاً لتعريف النساء بإجراءات وخدمات

المنظومة العدلية

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

تطلق وزارة العدل اليوم (الخميس)، معرضها الأول للثقافة العدلية «معرفة وإثراء»، ضمن سلسلة معارض موجهة إلى الأسرة والمرأة في عدد من مناطق المملكة. وتهدف المعارض المنتظر إطلاقها إلى التعريف في إجراءات وخدمات المنظومة العدلية في المملكة، وتوعية المرأة في حقوقها الشرعية والقانونية.

وتقام النسخة الأولى من المعرض في مجمع غرناطة التجاري في الرياض خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ جمادى الأولى الجاري، على أن يتم نقل المعرض لاحقاً إلى مدن أخرى في المملكة بحسب الحاجة والخطة المعدة لذلك.

ويتضمن المعرض أربع منصات رئيسية، هي: المعرفة، والخدمات، والصلح، والأنظمة، وستجيب مجموعة من الاختصاصيات في مجالات الشريعة والقانون والاجتماع على أسئلة الزوار، إذ ستقدم منصة المعرفة المعلومات الأساسية لزيادة الوعي والتثقيف في قضايا الأحوال الشخصية، فيما ستعرف منصة الخدمات في مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة.

وتعمل منصة الصلح على تثقيف الزوار وتوعيتهم بأهمية تسوية الخلافات قبل وصولها إلى أروقة القضاء، بينما ستضم منصة الأنظمة مجموعة من الأنظمة العدلية للتعريف بها وشرح آليات الاستفادة منها، ووفرت الوزارة متحدثات باللغة الإنكليزية لخدمة زائرات المعرض من غير الناطقات بالعربية.

ومن المقرر أن يشهد المعرض عرضاً لمبادرات تخدم المستفيدين في وزارة العدل، وستوزع منشورات تحوي معلومات وإرشادات حول تسوية الخلافات أو التعريفات القانونية والعدلية، إضافة إلى مطبوعات لشرح الخدمات الإلكترونية، وسيشمل المعرض عروضاً مرئية للتوعية والتثقيف حول المفاهيم الشرعية والقانونية والخدمات العدلية.

وأوضح المشرف العام على الإعلام والاتصال المؤسسي في وزارة العدل ماجد محمد الخميس، أن المعرض يسعى إلى نشر الثقافة العدلية عبر التواصل المباشر مع أفراد المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً لرفع مستوى الوعي في الحقوق والواجبات الشرعية والقانونية في مرافق القضاء.

وأكد الخميس أن المعارض التثقيفية تأتي ضمن مبادرة «إبراز مميزات القضاء ونشر الثقافة العدلية»، بوصفها إحدى مبادرات الوزارة في برنامج «التحول الوطني ٢٠٢٠»، مبيناً أن المعرض الأول يتضمن منصات معرفية وتفاعلية، تراعي الجوانب التوعوية التي تكثر حاجة المجتمع إليها.

الرياض تدعم الجهود الدولية والعربية لمحاربة المتطرفين

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

> أشارت الدراسة التي أعدها مركز الأمير خالد الفيصل للاعتدال في جامعة الملك عبدالعزيز إلى أن السعودية لم تغفل الانضمام إلى الأطر القانونية والمؤسسات الدولية، التي تكافح الإرهاب بمختلف أشكاله، بداية بالتوقيع على اتفاق الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب، والتي أقرت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، ودخلت حيز التنفيذ في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢، وقمة مجموعة ال-٢٠ التي عقدت في مدينة أنطاكية ٢٠١٥ وأحد أبرز جلساتها التي عقدت بعنوان: «التحديات العالمية.. الإرهاب وأزمة اللاجئين» وتأكيد المملكة أن الإرهاب من التحديات الرئيسية التي تواجه دول العالم، ومكافحته صعبة في ضوء طبيعته المتغيرة والمتطورة.

وبيّنت الدراسة أن المملكة هي من طرح على شركائها الدوليين مقترح إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، تحت مظلة الأمم المتحدة، وتبرعت له بمبلغ ١١٠ ملايين دولار، بهدف تحويله إلى مركز دولي لتبادل المعلومات وأبحاث الإرهاب المساهمة بشكل فعال في التحركات الدولية، مالياً وعسكرياً ولوجيستياً، لمحاربة الإرهاب في مناطق العالم المختلفة.

بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، بداية بالمشاركة في الائتلاف الدولي ضد تنظيم «داعش»، مروراً بالتحالف العربي ضد المتمردين الحوثيين في اليمن.



تطبيقات الهواتف خاضعة لضريبة القيمة المضافة

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض: سليمان العنزي ٢٠١٨-٠٢-٠١ ١٢:٠١ AM
كشف الدليل الإرشادي للهيئة العامة للزكاة والدخل، والخاص بـ«الاقتصاد الرقمي»، أن تطبيقات الهاتف تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ % من إجمالي سعر التطبيق. مؤكداً أن مقدمي خدمات الاتصالات في المملكة يتولون تحصيل الضريبة من المستفيد، من خلال بطاقة الشحن مسبقاً الدفع، أو بطاقات الانتماء.
احتساب الضريبة على تطبيقات الهاتف
قيمة توريد التطبيق ٤٧,٦٢ ريالاً
الضريبة ٥ % × المقابل ٢,٣٨ ريال
مجموع المقابل مستحق السداد ٥٠ ريالاً

أكدت الهيئة العامة للزكاة والدخل أن تطبيقات الهاتف المحمول تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥% من إجمالي سعر التطبيق، وأشارت في سياق دليل إرشادي أصدرته أمس للضريبة والخاص بـ«الاقتصاد الرقمي»، إلى أن مقدمي خدمات الاتصالات في المملكة العربية السعودية، يتولون تحصيل الضريبة من خلال إضافة تحصيل إجمالي قيمة التطبيق من المستفيد شامل الضريبة، من خلال بطاقة الشحن مسبقاً الدفع أو بطاقات الائتمان. تحصيل المدفوعات

أضافت الهيئة: يمكن لمقدمي الخدمة التصرف كطرف أصيل أو كوكيل فيما يتعلق بتوريد الخدمات الإلكترونية وتسهيل الدفع عن طريق رصيد بطاقات الشحن المسبقة الدفع، وعلى هذا النحو، يتعين على مزود خدمات الاتصالات تحديد ما إذا كان يعمل باسمه كوكيل أو أصيل لتطبيق المعاملة الضريبية المناسبة، وبالرغم من ذلك، فإن تحصيل المدفوعات نيابة عن المورد في حد ذاته لا يعني أن مزود خدمات الاتصالات يتصرف باسمه.

محتوى التطبيق
أوضحت الهيئة: «أن مزود الاتصالات في المملكة العربية السعودية يتيح للعملاء بدفع مقابل تحميل تطبيقات الهواتف المحمولة باستخدام بطاقات ائتمان، وضربت على ذلك المثال التالي:» قامت الشركة ببيع أحد التطبيقات مقابل ٥٠ ريالاً شاملة ضريبة القيمة المضافة، وتم تقديم محتوى التطبيق من قبل طرف ثالث غير مقيم في المملكة، ولكن العملاء لم يوافقوا على الشروط والأحكام مع مقدم المحتوى الطرف الثالث، وقام مزود الاتصالات بتحصيل المدفوعات وتحويلها إلى الطرف الثالث مزود المحتوى بموجب الشروط والأحكام الخاصة به (خصم ٥ ريال كعمولة من السعر المحصل غير شامل الضريبة).»
مزود الاتصالات

تابعت الهيئة: «في هذه الحالة، يتصرف مزود الاتصالات باسمه كأصيل ويعتبر هو المورد لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ويعد مزود الاتصالات مسؤولاً عن إقرار ضريبة القيمة المضافة على بيع التطبيق إلى العميل داخل إقراره الضريبي، ويعتبر مزود المحتوى أنه قام ببيع المحتوى إلى مزود الاتصالات في توريد منفصل قيمته السعر غير شامل الضريبة مطروحاً منه العمولة، حيث إن مزود المحتوى غير مقيم في السعودية فيجب على مزود الاتصالات احتساب ضريبة القيمة المضافة باستخدام آلية الاحتساب العكسي.»

مثال احتساب الضريبة على تطبيقات الهاتف:

قيمة توريد التطبيق = ٤٧,٦٢ ريالاً

الضريبة ٥ % × المقابل = ٢,٣٨ ريال

مجموع المقابل مستحق السداد = ٥٠ ريالاً



أرض الزوجة الفضاء لا توقف الدعم السكني

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الرياض: بندر التركي ٢٠١٨-٠١-٣١ ١١:٤٧ PM
أكد المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان سيف السويلم، أن امتلاك الزوجة أرضاً فضاء لا يحرم الزوج الدعم السكني. موضحاً أنه في حال كان الصك لأرض فضاء أو مقام عليها منزل غير صالح للسكن، فإن اعتراض الزوج أمام لجنة التظلمات سيُقبل فوراً، ومن ثم يستفيد من برامج الدعم السكني.
أكدت وزارة الإسكان أن الزوج إذا حرم من الدعم السكني بسبب امتلاك الزوجة صكاً، واعتراض الزوج على ذلك أمام لجنة التظلمات، ففي حال كان الصك لأرض فضاء أو مقام عليها منزل غير صالح للسكن فإن اعتراضه سيُقبل فوراً، وفق آلية تنظيم الدعم السكني ولائحته التنفيذية، وسيكون بإمكانه الاستفادة من برامج الدعم السكني.

أنواع الاعتراضات

قال المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان سيف السويلم إن «رفض طلبات الأزواج بسبب وجود صكوك لدى زوجاتهم تتم معالجته حالياً عن طريق اللجنة المعنية، والاعتراضات ذات العلاقة بهذا الشأن متنوعة، منها ما يتعلق بصك الأرض، أو عداد الكهرباء، أو رخصة البناء، أو الاستفادة من صندوق التنمية العقارية»، مؤكداً أن لكل حالة أعداداً معينة، ولكنها بصورة عامة محدودة مقارنة بأعداد المستحقين، وتتم معالجتها وفقاً للائحة الدعم السكني.

تدفع الدعاوى

كانت وزارة العدل قد ألغت طلب أي من صكوك إعالة من المحاكم خاصة بالمطلقات والأرامل طالبات الدعم السكني، كما طالبت وزارة الإسكان بالتوقف عن هذه الطلبات، وذلك بعد أن أجرت دراسة بشأن تقليل تدفق الدعاوى والإنهاءات إلى المحاكم، وما أقرته من آليات تنفيذية للتنسيق مع الجهات الحكومية لإدارة تدفق الطلبات النهائية التي تطلبها من المستفيدين من خدماتها، ومن تلك الجهات وزارة الإسكان.

الأرامل والمطلقات

فيما يخص إلغاء صك الإعالة للمطلقات والأرامل، قال السويلم، إنه «بالنسبة للأرامل، فإن اللائحة التنفيذية لا تشترط على المتقدمة إذا كانت أرملة تقديم صك إعالة، أما المطلقات فإن اللائحة تشترط وجود صك إعالة، وحيث إنه تم إلغاء هذا الشرط مؤخراً، فإن الحالة تخضع لآلية الاستحقاق.»

صكوك الإعالة

وأعلنت وزارة العدل سابقاً: أن الوزارة ناقشت طلب وزارة الإسكان صكوك الإعالة من المتقدمين بطلبات للدعم السكني، وخلص الأمر إلى إعفاء الأرامل والمطلقات من تقديم هذه الصكوك، مشددة على أهمية التنسيق بين الوزارتين لإيجاد وسائل حديثة ومتقدمة للتحقق من استحقاق طالبي الدعم السكني، وأن تكون تلك الإجراءات ميسرة على المتقدمين للمنتجات.

يستحق الزوج الدعم السكني في حال كانت أرض زوجته

أرض فضاء

أرض مقام عليها منزل غير صالح للسكن

أبرز اعتراضات المتقدمين للدعم السكني حول

صك الأرض

عداد الكهرباء

رخصة البناء

الاستفادة من صندوق التنمية العقارية



٢٧٠ ألف اتصال لخط مساندة الطفل العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

الدمام: مبارك آل مشاري ٢٠١٨-٠١-٣١ ٨:٥٥ PM

كشفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف، أن ٢٧٠ ألف اتصال وردت إلى خط مساندة الطفل عام ٢٠١٧، مشيرة إلى أن ١٠ - ٥ ٪ من حالات العنف تظهر وتصل إلى الجهات ذات الاختصاص.

نقطة تحول

قالت المنيف -خلال ديوانية الأطباء في فندق الميرديان بالخبر، أول من أمس- إن «من ٢٠٠٥-٢٠١٠ ظهر برنامج الأمان الأسري وهيئة وجمعية حقوق الإنسان، ومن ٢٠١٠-٢٠١٥ ظهر نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل وخطوط المساندة ١١٦١١١ و١٩١٩، وكان نظام الحماية من الإيذاء نقطة تحول في حماية الأسرة، وهو قانون وطني تم اعتماده، ويتم التقيد بموجبه من كل الجهات، فيما جاء نظام حماية الطفل ليعنى بجميع حقوق الطفل، بما في ذلك الحماية من العنف والاستغلال».

التسلط الأكثر انتشارا

أضافت المنيف، إن «واحدة من كل ٣ نساء بالمملكة تعرضت لأحد أنواع العنف، والتسلط والتحكم من أكثر الأنواع انتشارا، وواحدة من ١٠ نساء تتعرض للعنف الجسدي، و٥ من كل ١٠ أطفال تعرضوا للعنف النفسي والجسدي، و٢ من كل ١٠ أطفال تعرضا للعنف الجنسي، والضحايا الذكور ضعف الإناث».

خط مساندة الطفل

ذكرت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، أن «٢٧٠ ألف اتصال لبرنامج خط مساندة الطفل العام الماضي، منها ٢٩٩٠ اتصالا حول الإيذاء والإهمال، و٢٥٨٩ عن العلاقات الأسرية، و١٠٥٠ تتعلق بالمدرسة، وغيرها من الاتصالات»، مشيرة إلى أن ثلث المجتمع السعودي لديه تجارب ضد الطفل.

ضعف المهارات الوالدية

أوضحت المنيف، أن «من أسباب إيذاء الأطفال ضعف المهارات الوالدية بنسبة ٢٨ %، وأمراض مزمنة عند الأطفال أو أحد الوالدين بنسبة ٣٥ %، وعدم المعرفة بالقوانين والتشريعات بنسبة ٢٢ %».

وأبانت أن كبر حجم العائلة إلى أكثر من ٥ أشخاص يعرض الأطفال للإيذاء ١٤ %، والطلاق بنسبة ١٠ %، وتعاطي المخدرات بنسبة ١٢ %، والفقر والبطالة

بنسبة ١٥ %.

٢٧٠ ألف اتصال وردت إلى خط مساندة الطفل عام ٢٠١٧

2990

حول الإيذاء والإهمال

5 - ١٠ % من حالات العنف تصل إلى الجهات المختصة

1050

تتعلق بالمدرسة

٢٥٨٩

عن العلاقات الأسرية

واحدة من كل ٣ نساء تعرضت لأحد أنواع العنف

واحدة من ١٠ نساء تتعرض للعنف الجسدي

5 من كل ١٠ أطفال تعرضوا للعنف النفسي والجسدي

2 من كل ١٠ أطفال تعرضا للعنف الجنسي

مشروعان لقياس إنتاجية الموظف وتأهيل القيادات في الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

تعكف وزارة الخدمة المدنية ومعهد الإدارة العامة على تطوير آليات جديدة للعمل في الأجهزة الحكومية بمنظومة جديدة غير تقليدية كما كان العمل في السابق، إذ يجري العمل على مشروعين لقياس إنتاجية الموظف وتأهيل المرشحين للقيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية.

وستعمل وزارة الخدمة المدنية على إنشاء مركز قياس لتأهيل الراغبين في الترشح للقيادات الإدارية، في حين وضع معهد الإدارة العامة مشروعاً خاصاً بإنتاجية موظفي الدولة.

وقال سليمان الحمدان؛ وزير الخدمة المدنية، في لقاء متلفز مسجل في الكلمة الافتتاحية لاجتماع الطاولة المستديرة: "القيادة التحولية في القطاع الحكومي"، الذي نظمه معهد الإدارة في الرياض، أمس، إن العمل جارٍ على إنشاء مركز قياس في الوزارة للمرشحين للقيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية مستقبلاً.

وأشار إلى أن الوزارة تسعى ضمن برنامجها لإعطاء الفرصة للجميع ممن يمتلكون الكفاءة، الترشح لمنصب الإدارة، وتطبيق الأدوات في المركز لضمان العدالة للجميع للترشح بأفضل المعايير، بدلاً من العمل السابق التقليدي الذي كانت تؤخذ الخبرة له "بالأقدمية" بعين الاعتبار كأفضلية للترشح، وشابهه كثير من القصور.

من جهته، كشف الدكتور مشيب القحطاني؛ مدير معهد الإدارة العامة، في رد على سؤال "الاقتصادية" خلال تصريحات صحافية، أن المعهد وصل إلى مراحل متقدمة في مشروع قياس إنتاجية الموظف في الأجهزة الحكومية، مشيراً إلى أن المشروع الذي بدأ العمل عليه من عام ٢٠٠٧ تم تطبيقه على إحدى الإدارات في المعهد وسيتم تعميمه على المعهد كله قبل تقديمه للأجهزة الحكومية للعمل به.

وأضاف الدكتور القحطاني، أن المشروع متكامل ووضع له دليلاً خاصاً به، فضلاً عن تصميم نظام خاص، وسيكون قياس إنتاجية الموظف مقارنة بالمهام المسندة إليه والوقت المعياري المعطى لمثل هذه المهام.

وأوضح في رد على سؤال آخر لـ "الاقتصادية"، أن المعهد يجري مفاوضات مع ١٥ جامعة عالمية من أرقى الجامعات الدولية في تطوير الموارد البشرية، لجلب التجربة لديها وتوطينها في المعهد لفترة قادمة لمساعدته الأجهزة الحكومية، مشيراً إلى أن المفاوضات ما زالت لاختيار جامعة واحدة.

وقال القحطاني، إن اجتماع الطاولة المستديرة يأتي ضمن سلسلة اللقاءات العلمية وورش العمل واجتماعات الطاولة المستديرة التي ينفذها معهد الإدارة العامة في إطار برامجها الاستراتيجية لدعم القيادات الإدارية العليا في المملكة، ومساندتها في أداء أدوارها التنموية المهمة على الصعيد الوطني، ولتمكينها من الوقوف على المستجدات والمتغيرات الحديثة في الفكر الإداري المعاصر، الذي نسعى جميعاً لترسيخه دعماً لمسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وذكر أن الاجتماع يركز على أثر القيادة التحولية وأهميتها في إحداث التغيير وإسهام ذلك في تحقيق رؤية المملكة. وأشار إلى أن المعهد حرص على نقل الخبرة الدولية والمعرفة الحديثة في هذا المجال من خلال أحد الخبراء الدوليين البارزين والمتخصصين في هذا المجال وهو جون ماتون، الذي سيقوم خلال هذا الاجتماع بتفصيل الخطوات اللازمة لتفعيل القيادة التحولية في المنظمات الحكومية.

وأكد أن تحقيق أهداف اللقاء بحاجة إلى تضافر جهود جميع المشاركين عبر التفاعل في الحوار والطروحات والمداخلات وتبادل الخبرات والتجارب بشفافية، لافتاً إلى أن الحوار حول موضوعات اللقاء، سيسهم بلا شك في تحقيق الاستفادة من هذه التجارب المهمة وسيثري اللقاء بشكل إيجابي. وركز اجتماع الطاولة المستديرة على أثر القيادة التحويلية وأهميتها في إحداث التغيير وإسهام ذلك في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

”العمل” تبدأ غداً بتطبيق حماية الأجور إلزامياً على المنشآت التي تزيد عمالتها على ٣٠ عاملاً

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية غداً (الخميس) الموافق الأول من فبراير ٢٠١٨، في التطبيق الإلزامي للمرحلة الثالثة عشرة من برنامج "حماية الأجور"، والتي تشمل المنشآت التي تتراوح عمالتها بين ٣٩ و ٣٠ عاملاً، وتُقدَّر المنشآت المشمولة في هذه المرحلة بـ ١٤ ألف منشأة بعدد عمالة تبلغ نحو ٤٧٧,٤٠٢ من العمال. وأكد المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخير، أن الوزارة ملتزمة بتطبيق "حماية الأجور" على جميع منشآت القطاع الخاص؛ للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشاكل بين صاحب العمل والعمال، مشدداً على أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحله الزمنية المحددة، حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص. وأوضح أباالخير، أنه استناداً لللائحة مخالفات وعقوبات نظام العمل، فإن المنشأة تُعاقب عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة، بغرامة تصل إلى ثلاثة آلاف ريال، وتتعدد بتعدد العمال، مضيفاً أنه سيتم كذلك إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم بالبرنامج في تقديم بيانات أجور عاملينها على النظام لمدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي حسب مراحل البرنامج، عدا خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهِ رخصة العمل الخاصة بالعمال. وأطلقت الوزارة نظام "إدارة الأجور" ضمن مبادراتها لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، وتهدف المبادرة إلى توفير بيئة عمل مناسبة وأمنة في القطاع الخاص، حيث ستؤدي المبادرة إلى رفع مستوى الشفافية وحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة، وتوفير بنية تحتية للمنشآت المتوسطة والصغيرة، للالتزام بنظام حماية الأجور. ويمكن للمنشآت الدخول على موقع الوزارة والاطلاع على جدول المراحل القادمة من البرنامج، كما يحق لها الاشتراك فيه بشكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص، ولن يترتب على هذه المشاركة التجريبية أية عقوبات أو ملاحظات.

المملكة تشارك في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

شاركت المملكة في أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأ أعماله أمس في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تحت عنوان "دور الشباب في بناء مجتمعات ريفية وحضرية مستدامة وقادرة على الصمود". ورافق معالي المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المعلمي وفد شباب المملكة الذين شاركوا بفعالية خلال المنتدى مع أكثر من ٥٠٠ شاب وشابة من مختلف دول العالم لمناقشة دور الشباب في التغيير.

ويناقش المنتدى الذي يعقد على مدى يومين، سبل تقريب الشباب من الأمم المتحدة و تقريب الأمم المتحدة إلى أماكن تواجد الشباب والاستفادة من المنتدى كمنبر للشباب للمشاركة في حوارات مع الدول الأعضاء ومناقشة أطر السياسات العامة وتشجيع النهج والمبادرات المبتكرة والمؤسسية من أجل النهوض بخطة تنمية الشباب على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بغية إيجاد حلول للتحدي العالمي المتمثل في تعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة. وسيتيح ذلك لممثلي الشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم، وتقاسم وجهات النظر، والتفكير معاً في قضاياهم الشبابية، فضلاً عن الدور الأوسع للشابات والشباب في عملية التمكين وتعزيز التنمية المستدامة.

٠ الإسكان" تطلق ٤ مشاريع جديدة توفر ٣٦٣٦ وحدة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - محمد الشهري:

أعلنت وزارة الإسكان عن بدء إجراءات الحجز في أربعة مشاريع سكنية جديدة عبر برنامج البيع على الخارطة بالشراكة مع القطاع الخاص، سيتم من خلالها توفير ٣٦٣٦ وحدة سكنية متنوعة للمواطنين المسجلين ضمن قوائم الانتظار، في ثلاث مدن هي «الدمام، والأحساء، وجيزان»، داعية المستفيدين إلى زيارة المعارض والاطلاع على النماذج السكنية المتاحة لاستكمال حجوزاتهم النهائية.

وأوضحت الوزارة في بيان أمس أن الخطوة تأتي ضمن مستهدف توفير ٣٠٠ ألف منتج سكني وتمويلي سيتم ضخ المزيد من الوحدات السكنية أمام المواطنين لتحقيق رغباتهم، وإتاحة الخيارات السكنية المناسبة لهم، مشيرة إلى أن المشاريع التي تم الإعلان عنها اليوم تضم ٢٦٦٧ وحدة «تاون هاوس» في مدينة الدمام، إضافة إلى ٧٧٧ شقة سكنية في منطقة جازان، و ١٩٢ فيلا بمحافظة الأحساء، وتتميز بمعدلات سعرية تناسب القدرات المالية للمستفيدين حيث تتراوح بين ٢٥٠ ألف إلى ٧٠٠ ألف ريال. ويُنْبَت أن هذه المشاريع ستكون مكتملة البنية التحتية من شبكات الطرق، والإنارة، والكهرباء، والمياه، والاتصالات، والصرف الصحي، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية، والمساحات الخضراء والحدائق، والمساجد، والمدارس، والملاعب، ومنصات الترفيه العائلية، وجميع الخدمات العصرية والحديثة»، مشددة على التزام المطورين بأحدث مواصفات الجودة العالمية في البناء، وأحدث مواصفات عمليات الإنشاء، إضافة إلى مجموعة من الضمانات التي ستقدم للمالك (المستفيد). كما روعي في التصميم الهندسية العوامل والأبعاد الاجتماعية التي تركز على خصوصية كل وحدة سكنية.



اعتمدها الضمان الصحي برئاسة توفيق الربيعية وثيقة تأمين جديدة تغطي تكميم المعدة والأمراض النفسية وحليب الأطفال

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - المحليات:

اعتمد معالي وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعية، رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني، الوثيقة الموحدة الجديدة لنظام الضمان الصحي التعاوني التي ضمنت منافع إضافية مثل: معالجة أمراض الأسنان واللثة شاملة تكاليف تنظيف الأسنان لمرة واحدة خلال فترة الوثيقة، التحصين ضد فيروس التهاب التنفسي المخوي (RSV) للأطفال، تغطية برنامج الفحص المبكر للإعاقة السمعية، برنامج تشوهات القلب الخلقية الحرجة لجميع المواليد، وكذلك تغطية عمليات جراحة معالجة السمنة المفرطة عن طريق عمليات تكميم المعدة فقط (Sleeve) في حال تجاوز كتلة الجسم ٤٥ (BMI)، علاج الحالات النفسية الحادة وغير الحادة، الحالات المرضية التي تحتاج لعزل بالمستشفى والتي تحددها وزارة الصحة، معالجة الصدفية، تكاليف حليب الأطفال الرضع المحتاجين إليه طبيياً حتى عمر ٢٤ شهراً، وذلك وفق الضوابط المنظمة لتغطية منفعة حليب الأطفال في حدود المنفعة في جدول الوثيقة.

وقال الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني سعادة الأستاذ محمد بن سليمان الحسين: «إن الوثيقة الموحدة الجديدة وملحقاتها ستطبق على وثائق التأمين الجديدة أو المجددة اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠١٨، لافتاً إلى أن الوثائق المبرمة من قبل تاريخ سريان الوثيقة الجديدة يجري عليها العمل بموجب الوثيقة الموحدة السابقة لحين انتهاء صلاحية تلك الوثائق».

مؤكداً «أنه لا يحق لشركات التأمين إلغاء وثائق التأمين الصحي قبل انتهاء مدتها ومن ثم إعادة إصدارها قبل حلول الأول من يوليو القادم إلا في الحالات التي حددها النظام، ذاكراً أن الوثيقة الجديدة ستطبق على جميع وثائق التأمين الصحي اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٩ ولن يقبل بعده العمل بالوثيقة السابقة نهائياً».

ونبّه إلى أن حدود التغطية المالية لوثيقة التأمين الصحي تبلغ (٥٠٠) ألف ريال، تغطي حزمة من المنافع تشمل جميع مصاريف الكشف الطبي والتشخيص والعلاج والأدوية ومصاريف التنويم بالمستشفى بما في ذلك العمليات الجراحية وجراحة أو معالجة اليوم الواحد وفقاً لجدول الوثيقة وأن النظام لا يسمح بأي حال من الأحوال بإصدار وثيقة تأمين صحي بمنافع أقل مما جاء بالوثيقة.

وأوضح الحسين: «أن الأمانة العامة للضمان الصحي درجت على أن تقوم بشكل دوري، بما لا يقل عن ثلاث سنوات، بتطوير وتحديث اللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة لرفع مستوى خدمات التأمين الصحي للمؤمن لهم والجهات ذات العلاقة، مبيناً أن المجلس قام مع شركائه بدراسة مستفيضة لكافة الملاحظات والمقترحات التي وردت للأمانة العامة عن الوثيقة السابقة من كافة المعنيين وكذلك المختصين قبل إدراج هذه الإضافات والتحديثات.

وأهاب الحسين بجميع المؤمن لهم إلى ضرورة الوعي بحقوقهم التأمينية من خلال الاطلاع على نظام الضمان الصحي التعاوني واللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة الجديدة من خلال البوابة الإلكترونية www.cchi.gov.sa: والاستفادة من قنوات الاتصال للرد على كافة التساؤلات وتلقي الملاحظات والمقترحات واستقبال الشكاوى عبر إحدى القنوات التالية الرقم الموحد ٩٢٠٠٠١١٧٧، البريد الإلكتروني Info@cchi.gov.sa أو تطبيق الهواتف الذكية بالإضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي (تويتر فيس بوك لنكد إن) على الصفحات الرسمية للمجلس cchi.ksa.

الرياض

أصحاب معالٍ ومحافظون يناقشون القيادة التحويلية في القطاع

الحكومي

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

الرياض - راشد السكران

افتتح مدير عام معهد الإدارة العامة د. مشيب القحطاني اجتماع الطاولة المستديرة "القيادة التحويلية في القطاع الحكومي" الذي نظمه المعهد أمس بحضور أكثر من ثمانين مشاركاً من أصحاب المعالي والسعادة نواب الوزراء، ومدراء الجامعات، ورؤساء، ومحافظي الأجهزة والهيئات الحكومية، ومن في مستواهم في القطاعات العسكرية، في منتجع الفيصلية بحي الدرة شمال الرياض، وألقى مدير عام معهد الإدارة العامة كلمة بالمناسبة أوضح فيها أن الاجتماع يأتي ضمن سلسلة اللقاءات العلمية التي يُنفّذها المعهد لدعم القيادات الإدارية العليا دعماً لمسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها بلادنا العزیزة، وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ مذكراً أن الاجتماع يحرس خلال عقده على نقل الخبرة الدولية والمعرفة الحديثة عبر أحد الخبراء الدوليين البارزين والمتخصصين وهو السيد جون ماتون، الذي تابع إيضاح وتفصيل الخطوات اللازمة لتفعيل القيادة التحويلية في المنظمات الحكومية، وفي ختام كلمته أكد أن تحقيق أهداف اللقاء بحاجة إلى تضافر جهود جميع المشاركين عبر التفاعل في الجوار والطروحات والمداخلات وتبادل الخبرات والتجارب بشفافية.

السيبرانية أهم وظائف مستقبل البشرية

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

صالح الديواني

الفايروس هو (ملف صحيح لأوامر خاطئة)، يُصنع ببراعة للقيام بمهمة خاصة لصالح طرف ما، ويحمل في داخله بيانات تقوم بعمل تخريبي يستفيد منه الطرف الذي أرسله إلى ميدان المعركة يتردد حالياً في أوساط المجتمعات البشرية وعلى مستوى العالم بشكل واسع مصطلح «الأمن السيبراني»، وتكتب فيه المقالات وتشرع المواضيع والتحقيقات عن فوائده، لكن ماذا يعني مصطلح «الأمن السيبراني»؟ وما هي السيبرانية؟

تعالوا لنراقب معنى ومفهوم «السيبرانية»، نذكر بعض المصادر أن أول ظهور لمصطلح «سيبراني» «Cybernetic - جاء مشتقاً من كلمة «كوبرنتيك» ذات الجذور اليونانية القديمة، ويقصد بها تعريف ملاح السفينة الذي يحمل أوامر الربان إلى موجّه الدفة، واستخدم في بدايات القرن التاسع عشر من العالم الرياضي الفرنسي «أندريه أمبير» (١٧٧٥ - ١٨٣٦) في كتابه (مقالات في فلسفة العلوم)، حيث عزّفه على أنه «علم إدارة المجتمعات الذي يهني للعالم فرصة الاستمتاع بالعالم»، ليعود المصطلح للظهور بشكل أكثر وضوحاً على يد العالم الأميركي اليهودي الأصل نوربرت فينر في العام ١٩٤٨، الذي اختار مصطلح «السيبرانية» لوصف نظام التغذية العائدة أو ما يُعرف بـ Feedback ومحاوله التحكم به، وله كتاب في ذلك حمل عنوان «السيبرانية أو التحكم والاتصال في الحيوان والآلة»، لكن المصطلح اليوم يحمل في دلالته مفهوماً أوسع بكثير من ذلك الذي نشأ من أجله.

أما ما يعنيه مصطلح «الأمن السيبراني» فهو باختصار، منع الاستخدام غير المصرح به لنظم الاتصالات، ومكافحة سوء استغلال المعلومات الإلكترونية، لضمان استمرارية عمل تلك النظم المعلوماتية وتدفقها بشكل صحيح. وتأمين حماية سرية وخصوصية البيانات الشخصية وحماية الناس من المخاطر على الإنترنت.

ولكن كيف يمكن للجهات الحكومية أن تصمد في وجه المد التكنولوجي الرقمي ما لم تقم بخطوات مهمة على طريق المواجهة، للدفاع عن حدود ونطاق السرية التي تبحث عنها وتؤكد عليها؟

لا شك أنه مع اتساع رقعة التأثير التكنولوجي، وتعدد وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، احتاجت الحكومات إلى ضبط هذا الانتقال الاجتماعي الذي يشبه الطوفان إلى الحياة الإلكترونية، ورقمنة الأعمال وكل شيء تقريباً في الحياة البشرية، وحتى لا تفقد الحكومات قوة قبضتها على المجتمعات الخاضعة لها، فقد سعت جاهدة لخلق أنظمة موازية تحاول التماهي مع المتغيرات الحاصلة على الأرض من خلال التقنية ذاتها. وهذا بالطبع أحد أهم التحديات في العصر الرقمي الحديث التي تواجهها الحكومات والمؤسسات العملاقة، وحتى الأسر والأفراد العاديين، للحفاظ على خصوصياتهم وأسرار بياناتهم، ومن أهمها الأرقام السرية للحسابات المختلفة، الخاصة بالمستخدمين في البنوك والوزارات والدوائر الحكومية والمواقع العامة والشخصية، وكل ما يتعلق بالفضاء الإلكتروني على الإنترنت، الذي يطلق عليه حالياً الفضاء السيبراني. (Cyberspace)

من الواضح أن التحدي ليس هيناً على الإطلاق، فالمتمطفلون من القراصنة لا شك وأنهم يزدادون خبرة وتنوعاً في أفكارهم، ومهارة في طرق عملهم مع مضي الوقت، وهذا ما يزيد من قوة وتنوع الأسلحة التي يستخدمونها، وأولها وأكثرها استخداماً برامج التجسس والملفات الفايروسية، وهذه الأخيرة في أصلها ملفات موجهة بإتقان وليست عشوائية كما يظن الكثيرون، فالفايروس هو (ملف صحيح يحمل أوامر خاطئة)، تتم صناعته ببراعة للقيام بمهمة خاصة لصالح طرف ما، ويحمل الملف في داخله بيانات صحيحة موجهة تقوم بعمل تخريبي يستفيد منه الطرف الذي أرسله إلى (جهاز الضحية)، عبر الإنترنت (ميدان المعركة)، أو الذاكرات الصغيرة المعروفة بالفلاش ميموري. ويقول الفريق الأمني في شركتي «بي تي»، التي تعمل في مجال تشغيل الشبكات وتقديم خدمة الإنترنت، إنهم يكتشفون يومياً ما يقارب ١٠٠ ألف

عينة من البرمجيات الخبيثة، أي بمعدل ١,١٥ ملف خبيث في الثانية الواحدة، وهذا رقم مخيف يعبر عن البدايات الحالية الهائلة لحجم التدفق الخبيث، ولكم أن تتخيلوا ما سيكون عليه الحال منتصف القرن الحالي.

ولهذا أظن أن الحكومات بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لتدريب كوادر قادرة على فهم واستيعاب نوعية معارك المستقبل وآلياتها وطرق ومعنى الانتصار فيها، إذ إنك ستفقد المعركة ربما من على مقعد السيارة -إن كانت هي الأخرى ستبقى على نفس هيئتها الحالية-، فكل علامات المستقبل تقول إن الأعمال والوظائف لن تكون تقليدية مثل ما هي عليه اليوم، وأن المجال الأوسع في الوقت الراهن هو لوظائف التقنية والفضاء الإلكتروني وتحديد ما يُعنى بالأمن السيبراني، وستتسغل الحكومات بإعداد قوانينه وتشريعاته لتظل في قوالبها التاريخية القديمة، والتي أشك في نجاحها على الإبقاء على نفس هيكلها التقليدي حتى نهاية القرن الحالي وربما منتصفه، فتسارع التحولات ما زال في بدايته على أية حال.

والتنافس الحقيقي اليوم يكمن في قدرة الدول على الاستثمار في المجالات الرقمية، والحصول على طاقات بشرية ذكية ومدرّبة، تستطيع أن تصنع الفارق، إذ تظهر الفجوة بشكل لافت بين سرعة التقنية نحو المستقبل وبين حركة الكوادر والمواهب الإبداعية التي تستطيع مواكبة تلك السرعة الرهيبة، فأعداد تلك المواهب والطاقات على الطاولة من الواضح أنها قليلة جداً، والسوق الآن تبدو في أزمة حقيقية، وهذه في الواقع نقطة خطيرة جداً، بل وأراها أهم ثغرة في جدار برامج الأمن السيبراني للحكومات جميعها، وإذا ما استمر الوضع على السير بنفس درجة البطء هذه فإن ذلك يعني أن كارثة ربما تحدث للبرامج التطويرية أو الانتقالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي رسمتها عدد من الدول لمستقبل أممها، بمرور عقد واحد فقط .

فالاختراقات الإلكترونية (القرصنة) التي بدأت كهواية وألعاب تسلية بين أطراف محددة، أصبح يديرها الآن محترفون انتهازيون يقبضون مقابل مادي مغريا للقيام بهجمات منظمة، وتقف خلفها جماعات إرهابية وحكومات عدوانية تفكر بأنانية، لتحقيق مصالح خاصة، بغض النظر عن ما سيلحق بالمتضرر، ونجاح الاستثمارات لأي بلد في العالم سيكون مرتبطاً بمدى قوة وعرض قاعدة المواهب المبدعة في مجال الأمن السيبراني وبناء جيوش المستقبل، فمحارب المستقبل سيكون أكثر أناقة وأكثر وحشية أيضاً، فنتاج عمله قاتل لمجتمعات بأكملها، بعكس الجندي التقليدي القديم الذي يقتل فرداً أو أفراداً في دائرة واحدة، والواضح أن القوانين «السيبرانية» ستتحكم بمستقبل البشرية ووظائفها وترسمها على طريقها، والتحرك يجب أن يكون في التفكير في كيفية تطويع التكنولوجيا وتسخيرها لخدمة البشرية لا لإنهاء وجود الإنسان في الكون، فقد يكون ذلك بلمسة زر صغير في لحظة متوهجة.



أحياناً... هل جاء الفرج للمنشآت الصغيرة؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

عبدالعزیز السويد

أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتركز أنظارهم على تعيين محافظ جديد لهيئة المنشآت المعنية بمصالحهم التجارية، وهي الهيئة التي يفترض أن تدعم هذه المنشآت في ظل ظروف اقتصادية صعبة عليها بالذات أكثر من غيرها، وهذه المنشآت حصلت على الكثير من الوعود منذ سنوات طويلة، سواء من الغرف التي تدفع لها الرسوم أم من الحكومة، لكن كانت القطعة الأكبر من «السوق» لصالح الكيانات الكبيرة والأكبر حجماً.

المحافظ الجديد المهندس صالح الرشيد بخبرات متعددة، أهمها في نظري تجربته في المدن الصناعية، بحكم قرب هذه التجربة من شجون القطاع الخاص وطموحاته وعقبات تقف أمام استمراريته هذه الفترة. المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشمل الصناعي والتجاري والخدمي، ولا شك في أن الضغوط كبيرة مع فرض رسوم ورفع أسعار وقود وغيرها زادت من الكلفة، وانخفاض قوة شرائية، وتوجه إلى التقشف. لكن هناك جانباً لم يلتفت إليه بحسب متابعتي الالتفاتة الواجبة، وهو عدم استقرار الأنظمة التي تنظم هذه الأعمال من مختلف الجهات الحكومية، بما يعني ذلك من عدم اطمئنان، واعتقد أن الأولوية هنا في التركيز على الشروط التي تنظم أعمال المنشآت من البلديات والدفاع المدني وغيرهما من جهات أخرى، بحيث تكون الصورة لدى الهيئة واضحة، لما يواجه أصحاب هذه المنشآت من تغير وتذبذب في رقابة، واشتراطات هذه الجهات تؤثر في استمراريته.

النقطة الأخرى، أهمية النظر بعين «الرعاية» الإرشادية في قدرة هذه المنشآت على التحمل لما يفرض عليها بهدف مرونة التطبيق، للمساعدة في عدم خروجها من السوق وتمكنها من البقاء والتطور.

النقطة الأخيرة في هذه العجالة تتعلق بالتوطين، من الضرورة بمكان أن يتأكد صاحب العمل من استقرار الموظف السعودي عندما يوظفه، فمن الشائع أن يترك الموظف عمله من دون إنذار بوقت مناسب يسمح لصاحب العمل بإيجاد البديل، بالتنسيق مع وزارة العمل يمكن إنشاء سجل عمل للموظف، للتأكيد على عامل الجدية والمسؤولية تجاه الوظيفة.

مركز حقوقي: قطاع غزة مقبل على كارثة

المصدر: الجزيرة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨ م

[رابط المقال](#)

قال مركز حقوقي فلسطيني اليوم إن قطاع غزة سيشهد كارثة لن يكون بمقدور السكان تحملها خلال أشهر معدودات إذا ما استمر تجاهل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان بتدخل فاعل وعاجل من المجتمع الدولي وجميع الأطراف لإنقاذ الحياة في هذا المكان والحيولة دون تداعيات أمنية وسياسية واجتماعية ستهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن يبادر إلى تقديم مساعدات عاجلة للقطاع الحكومي ولـ "الأونروا" والمؤسسات الأهلية. وشدد مركز الميزان على أن تجاهل المجتمع الدولي للتقارير التي أشارت إلى أن قطاع غزة لن يصبح مكاناً صالحاً للحياة في عام ٢٠٢٠، وعدم اتخاذ خطوات فعّالة لمنع الوصول إلى هذه الحالة أسهم في وصول القطاع إلى هذا الوضع بهذه السرعة. وناشد المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية الإنسانية وجميع الأطراف بالتحرك العاجل واتخاذ خطوات عملية وجدية على الأرض لوقف هذا التدهور وإنقاذ الحياة في قطاع غزة، مؤكداً إلحاحية الدعم المالي العاجل والسريع، وأن استمرار هذا الوضع سيفاقم من المشكلات السياسية والأمنية التي قد تطل دول الجوار، وبالتأكيد ستصل آثارها الإنسانية إلى دول مختلفة حول العالم.



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الخميس ١٥ جمادى الأولى
١٤٣٩ هـ - ٠١ فبراير
٢٠١٨ م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8389>



الحياة
al-hayat

المصدر: جريدة الحياة
الخميس ١٥ جمادى الأولى
١٤٣٩ هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨ م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/27083449/%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3>